

مَبْنِيَّ
مِنْهَاجِ الصَّالِحِينَ

تأليف آقا العباد
الحاج السيد تقی الطباطبائي القمي
مفتي عظمه

الجزء الأول

بإشراف
الشيخ عباس الحامداني

سرشناسه : طباطبائی قمی، تقی، ۱۳۰۱ -

عنوان و نام پدیدآور : مبانی منهاج الصالحین

مشخصات نشر : قم: انتشارات محلاتی، ۱۳۹۴.

مشخصات ظاهری : ۱۰ ج.

شابک : دوره: ۹-۵۸-۷۴۵۵-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۳۵-۰ : جلد ۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۳۵-۰

جلد ۲: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۳۲-۵ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۳۲-۵ : جلد ۳: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۳۲-۵

جلد ۴: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : جلد ۵: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲

جلد ۶: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : جلد ۷: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲

جلد ۸: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : جلد ۹: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲

جلد ۱۰: ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲

وضعیت فهرست : فیهای مختصر

نویسی

یادداشت : <http://opac.nlai.ir> فهرست نویسی کامل این اثر در نشانی:

قابل دسترسی است

شماره : ۳۷۹۳۷۵۶

کتابشناسی ملی

اسم کتاب : مبانی منهاج الصالحین / الجزء ۱

المؤلف : الحاج السيد تقی الطباطبائی القمی

الناشر : مكتبة المحلاتی - تلفن: ۳۷۷۳۴۷۹۸

الطبعة : الاولى

سنة الطبع : ۱۳۹۴ هـ - ۱۴۳۶ هـ ق

المطبعة : اصیل

عدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

عدد الصفحات - القطع : ۵۹۰ صفحة - وزیری

السعر الجزء الاول : ۲۵۰۰۰ تومان

السعر الدورة : ۲۵۵۰۰۰ تومان

ردمک الدورة : ۹ - ۵۸ - ۷۴۵۵ - ۷۴۴ - ۹۷۸

ردمک الكتاب (الجزء ۱) : ۰ - ۳۵ - ۷۴۵۵ - ۷۴۴ - ۹۷۸

كل حقوق الطبع محفوظة للناسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين
محمد وآله الطاهرين واللعن على أعدائهم وغاصبي حقوقهم ومنكرى فضائلهم
من الاولين والآخرين الى يوم الدين .

وبعد فهذا شرح استدلالى كتبه اثناء البحث على كتاب «منهاج الصالحين»
الذي افه سيدنا الاستاد السيد ابوالقاسم الخوئي دام ظله وحيث كان نشره نافعا
للفضلاء والعلماء الاعلام تصديت لطبعه واهديه اولاً : الى غوث الشريعة ولى
الامر صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف . وثانياً : الى روح المرحوم
المبرورسيد الامة ، حامى الشريعة المثل الاعلى للتقى فقيه اهل بيت الرسالة

سیدی الوالد قدس الله نفسه الزکیه وارجو من المولی ان یقبله بقبول حسن
ویجعلہ ذخراً لیوم فقری وفاقتی ویجعل کتابی بیدی الیمنی ویغفر ذنوبی ویحشرنی
مع الائمه الاطهار سلام الله علیهم ورحمته وبرکاته .

الثالث عشر من جمادی الثانیة سنة ۱۴۰۵ .

الاحقر تقی الطباطبائی القمی

www.ketab.ir

فهرس الجزء الأول من مباني منهاج الصالحين

مناقشة المحقق الثاني (قده) في ذلك	كلمة المؤلف
الاحتياط والجواب عنه	وظيفة من لم يبلغ رتبة الاجتهاد
في معنى التقليد	في أن وجوب التقليد فطري، عقلي، لا شرعي
هل يترتب اثر عملي على تحقيق معنى التقليد؟	يجب على المكلف أن يكون مجتهداً أو مقلداً أو محتاطاً
في حكم تقليد الصبي المميز إذا قلد مجتهداً يجوز البقاء على تقليد الميت	الكلام في أدلة جواز التقليد
لا يجوز العدول من الحي إلى الحي إلا إذا كان الثاني أعلم	الكلام فيما يستفاد منه إنكار التقليد والجواب عنه
هل يشترط في مرجع التقليد البلوغ	الاستدلال بآية النفر على حجية الفتوى والجواب عنه
هل يشترط في مرجع التقليد العقل؟	الاستدلال بآية فاسألوا أهل الذكر على حجية الفتوى والجواب عنه
هل يشترط في مرجع التقليد الإيمان؟	أروايات التي تدل على عدم جواز الافتاء بغير علم
هل يشترط في مرجع التقليد الذكورة؟	أروايات التي تدل على الرجوع إلى رواية الحديث
هل يشترط في مرجع التقليد الاجتهاد المطلق أو يكفي التجزي؟	أروايات التي تدل على عدم جواز الاستناد إلى القياس والاستحسان والرأى
هل يشترط في مرجع التقليد العدالة؟	لا مجال للتعبد بالامارة إذا حصل للمكلف العلم بالواقع
هل يشترط في مرجع التقليد طهارة المولد؟	حكم عمل العامى بلا تقليد ولا احتياط
هل يشترط في مرجع التقليد أن يكون ضابطاً؟	يجوز الاحتياط حتى لو استلزم التكرار
الكلام في تقليد الميت ابتداء	
كلا الماتن (دام ظله) في الاستدلال بالكتاب والنقاش فيه	

- ٥١ بيان صور المنصورة وحكمها
إذا قلد مجتهداً فمات فقلد الحي القائل
بجواز العدول إلى الحي أو بوجوبه فعدل
إليه ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء
٥٦ إذا قلد المجتهد وعمل على رأيه ثم مات
ذلك المجتهد الحي لم يجب عليه إعادة
الأعمال الماضية
٥٦ أدلة الأجزاء
٥٧ هل يجب تعلم أجزاء العبادات الواجبة
وشرائطها؟
٦١ في ما يمكن أن يستدل به على الوجوب
٦٢ إذا عرض للمكلف في إنشاء العبادة مسألة
لا يعرف حكمها
٦٣ هل يجب تعلم مسائل الشك والسهو؟
٦٤ تثبت عدالة المرجع في التقليد بأمور،
منها العلم
٦٥ ومنها شهادة العدلين، بل بشهادة عدل بل
بشهادة مطلق الثقة
٦٥ منها حسن الظاهر
٦٦ في بيان ما يثبت به إجتهد المرجع
وإعلميته
٦٦ يعتبر الخبرة في الشهادة بالإجتهد
٦٧ هل تحرم الفتوى على من ليس أهلاً
للمرجعية؟
٦٧ بيان دليل الحرمة والنقاش فيه
٦٨ حرمة القضاء على من ليس أهلاً له
٦٩ ما أفاده الماتن (دام ظله) والنقاش فيه
٧٠ هل يجوز الترافع إلى من ليس أهلاً
للقضاء؟
٧١ حكم الشهادة عند من ليس أهلاً للقضاء
٧٢ وحكم المال المأخوذ بحكمه

- الكلام في ما استدل على عدم جواز تقليد
الميت ابتداء
٣٧ الكلام في تقليد الميت استدامة
٣٩ يجب الإبقاء على تقليد الميت (مع العلم
بالمخالفة) لو كان أعلم من الحي
٤٠ وجوب الرجوع إلى الأعلى عند
الاختلاف
٤١ هل يلزم تقليد إلا عدل؟
٤٢ لا يلزم تقليد الأعلى أن لم يعلم الاختلاف
في الفتوى بينهما
٤٢ الفحص عن الأعلى مع العلم بالاختلاف
في الفتوى بينهما
٤٣ هل يلزم تقليد الأعلى أن عجز عن
معرفة؟
٤٤ إذا قلد من ليس أهلاً للفتوى أو كان غيره
أعلم وجب العدول عنه
٤٤ إذا قلد مجتهداً ثم شك في أنه جامع
للشرائط وجب عليه الفحص
٤٥ البقاء على تقليد الميت غفلة أو
مسامحة
٤٧ إذا قلد غير الجامع للشرائط كان كمن لم
يقلد
٤٧ عدم جواز العدول من الحي إلى الميت
وعدم جواز العدول من الحي إلى الحي
٤٧ وجوب العدول إذا كان الثاني أعلم
٤٨ إذا تردد المجتهد في الفتوى أو عدل من
الفتوى إلى التردد
٤٩ إذا قلد مجتهداً يجوز البقاء على تقليد
الميت فمات ذلك المجتهد لا يجوز
البقاء على تقليده
٤٩ تحقق المقام
٥٠

٧٣	تفصيل من المقام
٧٤	جواز العمل المتجزي بفتوى نفسه وحكم الرجوع إليه
٧٥	هل ينقل قضاء المتجزي؟
٧٦	إذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده
٧٦	الوكيل والوصي يعملان بمقتضي تقليد الموكل والموصي
٧٦	المأزون والوكيل عن المجتهد ينعزل بموته
٧٧	لا يجوز نقض حكم الحاكم
٧٧	جواز النقض في بعض الصور
٧٩	لا يجوز ترتيب الأثر مع القطع بالخلاف
٨٠	إذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد
٨١	إذا تبدل رأي المجتهد لم يجب عليه الاعلام
٨٢	هل يجب إعلام الجاهل وتنبيه الغافل؟
٨٥	إذا تعارض الناقلان في الفتوى
٨٦	بيان العدالة المعتبرة في مرجع التقليد
٨٦	الاختلاف في عدد الكبائر
٨٦	من الكبائر الشرك بالله واليأس من روح الله والأمن من مكر الله وعقوق الوالدين
٨٨	منها قتل النفس المحترمة وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم ظلماً والفرار من الزحف وأكل الزنا والزنا، واللواط
٨٩	منها السحر واليمين لغموس ومنع الزكاة وشهادة الزور وكتمان الشهادة وشرب الخمر وترك الصلاة ونقض العهد وقطيعة الرحم
٨٩	منها التعرب بعد الهجرة والسرقة وإنكار
٩٠	ما نزل الله والكذب على الله أو على رسوله أو على الأوصياء بل مطلق الكذب
٩١	منها أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله والقمار وأكل السحت
٩٣	منها البخس في المكيال والميزان ومعونة الظالم
٩٥	منها الركون إلى الظالم والولاية له وحبس الحقوق والكبر
٩٦	منها الإسراف والتبذير والاستخفاف بالحج والمحاربة لأولياء الله
٩٧	منها الإشتغال بالماهي
١٠٣	منها الإصرار على الذنوب الصفائر والغيبة
١٠٥	بيان موضوع الغيبة والإستدلال عليه من النصوص، وإختصاص حرمتها بالمؤمن
١١٣	لا تتحقق الغيبة في الحضور
١١٥	لا تشترط حرمة الغيبة بقصد الإنتقاص لا فرق في تحقق الغيبة بذكر النقص باختلاف أقسامه
١١٥	لا تتحقق الغيبة إلا مع وجود سامع
١١٦	لا بد في تحقق الغيبة من تعيين المغتاب
١١٧	وجوب التوبة والندم عند وقوع الغيبة
١١٧	هل يستحب الإستحلال من الشخص المغتاب؟
١١٩	جواز الغيبة في موارد، منها المتجاهر
١٢١	منها التظلم
١٢٣	منها نصيح المؤمن
١٢٦	منها ردع المغتاب عن المنكر
١٢٧	منها لو خيف على الدين من المغتاب
١٢٧	منها جرح الشعور

٧٣	تفصيل من المقام
٧٤	جواز العمل المتجزي بفتوى نفسه وحكم الرجوع إليه
٧٥	هل ينقل قضاء المتجزي؟
٧٦	إذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده
٧٦	الوكيل والوصي يعملان بمقتضي تقليد الموكل والموصي
٧٦	المأزون والوكيل عن المجتهد ينعزل بموته
٧٧	لا يجوز نقض حكم الحاكم
٧٧	جواز النقض في بعض الصور
٧٩	لا يجوز ترتيب الأثر مع القطع بالخلاف
٨٠	إذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد
٨١	إذا تبدل رأي المجتهد لم يجب عليه الاعلام
٨٢	هل يجب إعلام الجاهل وتنبيه الغافل؟
٨٥	إذا تعارض الناقلان في الفتوى
٨٦	بيان العدالة المعتبرة في مرجع التقليد
٨٦	الاختلاف في عدد الكبائر
٨٦	من الكبائر الشرك بالله واليأس من روح الله والأمن من مكر الله وعقوق الوالدين
٨٨	منها قتل النفس المحترمة وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم ظلماً والفرار من الزحف وأكل الزنا والزنا، واللواط
٨٩	منها السحر واليمين لغموس ومنع الزكاة وشهادة الزور وكتمان الشهادة وشرب الخمر وترك الصلاة ونقض العهد وقطيعة الرحم
٨٩	منها التعرب بعد الهجرة والسرقة وإنكار

الوجه السادس والسابع والثامن	١٤٦	منها لو خيف على المعتاب الوقوع في	١٢٨
الوجه التاسع والعاشر والحادي عشر	١٤٧	الضرر ومنها النذح في المقالات	١٢٩
والثاني عشر	١٤٨	الباطلة	١٣٠
الوجه الثالث عشر والرابع عشر	١٤٩	من الكبائر اليهتان	١٣١
والخامس عشر والسادس عشر	١٥٠	منها سب المؤمن وإهانته وإذلاله	١٣٢
الوجه السابع عشر	١٥١	والنميمة	١٣٣
الوجه الثامن عشر	١٥٢	منها القيادة والغش وإستحقار الذنب	١٣٧
في عدم الفرق في إنفعال القليل بالنجاسة	١٥٣	والرياء	١٣٨
بين أقسامها	١٥٤	ترفع العدالة بمجرد وقوع المعصية	١٣٩
الماء القليل هل ينفع بالمتنجس؟	١٥٥	وتعزى بالتوبة	١٤٠
على القول بإنفعال القليل بالمتنجس هل	١٥٦	التعرض لقاعدة التسامح في أدلة السنن	١٤١
يفرق في المتنجس بين كون تنجسه	١٥٧	«كتاب الطهارة»	١٤٢
بالواسطة أو بلا واسطة	١٥٨	إنقسام الماء إلى المطلق والمضاف	١٤٣
في إنفعال القليل بشرط عدم التدافع	١٥٩	إنقسام المطلق إلى أقسام	١٤٤
عدم إنفعال الكر إلا بالتغير بأحد	١٦٠	تنجس الماء القليل بملاقاة النجس أو	١٤٥
الأوصاف الثلاثة	١٦١	المتنجس وعدمه وذكر النصوص الواردة	١٤٦
هل يشترط في التغير أن يكون فعلياً	١٦٢	في المقام وبيان الأدلة من الطرفين	١٤٧
إذا كانت النجاسة لا وصف لها أو كان	١٦٣	الأخبار المستدل بها على الإنفعال على	١٤٨
وصفها يوافق وصف الماء	١٦٤	طوائف	١٤٩
إذا تغير الماء بغير الأوصاف الثلاثة	١٦٥	الطائفة الأولى الأخبار الناهية عن	١٥٠
حكم التغير بالمجاورة	١٦٦	الوضوء والشرب من الإناء الذي وقع فيه	١٥١
تغير الماء بالمتنجس	١٦٧	الدم أو غيره	١٥٢
يكفي التغير بوصف النجس في الجملة	١٦٨	الطائفة الثانية الأخبار الواردة في الكر	١٥٣
الماء الذي له المادة لا ينجس بملاقاة	١٦٩	الطائفة الثالثة ما يدل على إراقة الإناء	١٥٤
النجاسة إلا إذا تغير	١٧٠	الذي أدخل فيه اليد القذرة	١٥٥
هل يشترط في المادة أن تكون بمقدار	١٧١	في الوجوه المستدل بها على عدم	١٥٦
الكر	١٧٢	الإنفعال	١٥٧
يعتبر في عدم تنجس الجاري إتصاله	١٧٣	الوجه الثاني	١٥٨
بالمادة	١٧٤	الوجه الثالث	١٥٩
الراكد المتصل بالجاري كالجاري	١٧٥	الوجه الرابع	١٦٠
إذا تغير بعض الجاري دون بعضه	١٧٦	الوجه الخامس	١٦١

هل يعتبر في جريان ماء المطر الصدق العرفي؟	١٩٢
تطهير الثوب والفراش النجس بماء المطر مع تحقق شرطه	١٩٣
لا إحتياج إلى العصر في التطهير بماء المطر	١٩٤
لا يعتبر التعدد في التطهير بماء المطر	١٩٥
تطهير الأرض النجسة بماء المطر مع تحقق شرطه	١٩٥
عدم انفعال ماء المطر بملاقاته مع عين النجس	١٩٥
مقدار الكر وزناً ومساحة وبيان النصوص الواردة في المقام	١٩٦
ملاحظة نصوص المقام من حيث التحديد بالوزن سنداً ودلالة	١٩٧
ملاحظة نصوص الباب من حيث تحديد الكر بالمساحة	١٩٩
السند لا يسقط عن الإعتبار بكون الراوي واقفياً	٢٠١
نقل أشكال للمانن (دام ظله) والخدش فيه	٢٠٢
ترجيح قول القميين في المقام	٢٠٣
ما ذهب إليه الراوندي (قده) والأشكال فيه	٢٠٤
القول المنسوب إلى المحقق (قده) والأشكال فيه	٢٠٤
مذهب المشهور مع الأيراد فيه	٢٠٤
في نهاية المطاف وبيان المختار	٢٠٥
لا فرق في إعتصام الكر بين تساوي سطوحه وإختلافها	٢٠٦

إذا شك في أن للجاري مادة أم لا وكان قليلاً ينجس بالملاقاة وذكر الوجه المستدل بها	١٧٦
الوجه الأول	١٧٦
الوجه الثاني والثالث والرابع	١٧٧
في جريان الأصل في الإعدام الازلية وبيان ما أفاده العلمان (صاحب الكفاية والمحقق النائيني (قده)	١٧٨
النقاش فيما أفاده المحقق النائيني (قده)	١٧٩
حكم صورة توارد الحالتين على الماء من القلة والاتصال بالمادة والشك في المتقدم والمتأخر منهما	١٨١
ما المطر بحكم ذي المادة	١٨٢
هل يشترط في إعتصام الماء المطر جريانه من الميزاب؟ وبيان الوجه المذكور في المقام	١٨٣
في الأيراد على الإستدلال بالوجه المذكور وما أفاده المانن (دام ظله)	١٨٤
فيما أفاده سيد المصنف (قده)	١٨٥
فيما أفاده المحقق الهمداني (قده) وما أفيد في مصباح الهدى	١٨٦
في تنمة البحث المتقدم	١٨٧
في تنجس ماء المطر في بعض الفروض إذا اجتمع ماء المطر في مكان وكان قليلاً فمع التقاطر يكون معتصماً وإلا يكون بحكم القليل	١٨٩
حكم الماء النجس إذا وقع عليه الماء المطر وأدلته	١٩٠
حكم الإناء كحكم الماء المستقر فيه	١٩٢

الإستدلال على الطهارة بجملة من	٢٣٠
النصوص	٢٣٠
إذا علم إجمالاً بنجاسة أحد الإنائين	٢٣٥
وطهارة الآخر	٢٣٦
في بيان أقسام التخيير	٢٣٦
ما أفاده المحقق الثاني (قده) وما أورده	٢٣٧
عليه سيدنا الأستاذ (دام ظله) والإيراد	٢٣٧
عليه	٢٣٧
ما أفاده سيدنا الأستاذ (دام ظله) في عدم	٢٣٧
جوار التخيير في المقام والإيراد عليه	٢٣٨
ما أفاده ثانياً سيدنا الأستاذ (دام ظله) في	٢٣٨
المقام والإيراد عليه	٢٣٨
ما أفاده ثالثاً سيدنا الأستاذ (دام ظله)	٢٣٩
والإيراد عليه	٢٣٩
أخذ النتيجة وبيان ما هو الحق في المقام	٢٣٩
الملاقى لأحد أطراف الشبهة المحصورة	٢٤٠
لا ينجس	٢٤٠
حكم إشتباه المطلق بالمضاف	٢٤٠
حكم إشتباه المباح بالمغضوب	٢٤٠
بيان حكم أطراف الشبهة غير المحصورة	٢٤١
لو شك في كون الشبهة محصورة أو غير	٢٤٢
محصورة	٢٤٢
الماء المضاف إذا كان متدافعاً لا ينجس	٢٤٥
بملاقاة النجاسة	٢٤٥
المضاف المتنجس لا يظهر أصلاً	٢٤٥
المضاف المتنجس يظهر بالاستهلاك	٢٤٨
المضاف لا يرفع الخبث ونقل الأقوال في	٢٤٩
المسألة	٢٤٩
نسب إلى المفيد والسيد (قدهما) جواز	٢٤٩
رفع الخبث بالمضاف	٢٤٩
في بيان ما يمكن أن يستند إليه للعلمين	

لا فرق في إعتصام الكر بين ركود الماء	٢٠٦
وجريانه إلّا في صورة التدافع	٢٠٦
لا فرق بين ماء الحمام وغيره إذا كان	٢٠٦
متصلاً بالمادة	٢٠٦
الماء الموجودة في الأنابيب المتعارفة	٢٠٧
بمنزلة المادة	٢٠٧
الماء القليل المتصل بماء الأنبوب في	٢٠٨
حكم الكر	٢٠٨
طهارة الماء المستعمل في رفع الحدث	٢٠٩
الأصغر وكونه مطهراً من الحدث	٢٠٩
والخبث	٢٠٩
حكم الماء المستعمل في رفع الحدث	٢١٠
الأكبر	٢١٠
هل يجوز إستعماله في رفع الحدث ؟	٢١٠
التعرض للنصوص الواردة في المقام	٢١١
نقل كلام صاحب العالم (قده) والجواب	٢١٢
عنه	٢١٢
حكم الماء المستعمل في رفع الحدث	٢٢١
والخبث	٢٢١
بيان ما هو مقتضي القاعدة الأولية	٢٢١
بيان ما هو المستفاد من النصوص	٢٢٢
الخاصة	٢٢٢
بيان نتيجة البحث	٢٢٣
في حكم الغسالة من حيث النجاسة	٢٢٤
والطهارة	٢٢٤
بيان مختار الماتن (دام ظله) في المقام	٢٢٥
الخدشة فيما أفاده الماتن (دام ظله)	٢٢٦
ما استدل به على طهارة الغسلة المتعقبة	٢٢٧
للطهارة	٢٢٧
الجواب عن هذا الإستدلال	٢٢٨
تلخيص البحث وأخذ النتيجة	٢٢٩

- ٢٧٧ يجوز الإستقبال حال الاستبراء.....
- ٢٧٨ يجوز الإستقبال حال الاستنجاء.....
- لو اضطر إلى أحدهما من الإستقبال
- ٢٧٨ والاستدبار حال التخلي.....
- ٢٧٩ لو اشتبهت القبلة.....
- هل يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء
- الزجاجة ونحوها وفي المرأة وفي الماء
- ٢٧٩ الصافي.....
- لا يجوز التخلي في ملك الغير إلا بأذنه ٢٨١
- لا يجوز التخلي في المدارس ونحوها إلا
- ٢٨٢ في ما استثنى.....
- هل يجب غسل موضع البول أم يكفي
- ٢٨٢ المسح؟.....
- هل تكفي المرة في الغسل؟ ٢٨٥
- في غير القليل يكفي الغسل مرة ٢٨٨
- لا يكفي المسح في موضع الغائط إذا
- ٢٨٨ تعدى المخرج.....
- في صورة عدم التعدي يتخير بين غسل
- المخرج حتى يتقى ومسحه بالأحجار
- ونحوها ٢٩٠
- كفاية الأجسام القالعة في المسح ٢٩٢
- هل الماء أفضل والجمع أكمل؟ ٢٩٤
- هل يعتبر في المسح أن يكون بثلاثة
- أحجار أو نحوها إذا حصل النقاء
- ٢٩٥ بالأقل؟.....
- في لزوم كون ما يمسح به طاهراً ٢٩٧
- يحرم الاستنجاء بالأجسام المحترمة ٢٩٩
- لا يحرم الاستنجاء بالمعظم والروث ٣٠٠
- يجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر ٣٠٠
- يجزي في المسح إزالة العين ٣٠٠

- ٢٥٠ (قد هما) والجواب عنه.....
- ٢٥٥ المضاف لا يرفع الحدث.....
- فيما أفاده العلمان الصدوق وابن أبي
- ٢٥٦ عقيل (قد هما).....
- ٢٥٧ الاستار كلها طاهرة إلا ما استثنى.....
- نسب إلى الشيخ (قده) وجوب الإجتنا
- عن سؤر الحيوان الطاهر إلا في بعض
- ٢٥٨ الموارد.....
- نسب إلى الحلبي (قده) الحكم بنجاسة
- ٢٥٨ أستار الحيوانات الطاهرة.....
- فيما أفاده سيدنا الاستاد (دام ظله) في
- ٢٥٩ مفهوم الوصف والإيراد عليه.....
- ٢٦٠ بيان ما هو الحق في المقام.....
- ٢٦١ الخلاف في سؤر السوخ.....
- في نجاسة سؤر الكلب والخنزير والكافر ٢٦٢
- هل يكره سؤر غير مأكول اللحم؟ ٢٦٢
- لا كراهة في سؤر الهرة ٢٦٣
- في إستحباب سؤر المؤمن ٢٦٤
- «المبحث الثاني أحكام المخلوة»
- «وفيه فصول : الفصل الأول»
- ٢٦٥ يجب ستر العورة عن المميز.....
- ٢٦٦ انتمرض للنصوص الواردة في المقام.....
- ٢٦٩ ما المراد من العورة؟.....
- لا يجب الستر على الزوج والزوجة
- ٢٧١ والمالك والمملوك.....
- حكم الأمة المحللة إلى المحلل له ٢٧٢
- إذا كانت الأمة مشتركة أو مزوجة أو
- ٢٧٢ محللة.....
- إذا كانت الأمة معتدة ٢٧٣
- يحرم على المتخلي إستقبال القبلة
- ٢٧٥ واستدبارها.....

- لا يجوز الوضوء بماء الاستنجاء ٣١٥
- في كيفية الاستبراء ٣١٧
- فائدة الاستبراء ٣٢٠
- في حكم البلل المشتبه لو خرج قبل الاستبراء ٣٢١
- فيما يلحق بالاستبراء من حيث الفائدة ٣٢٢
- لا استبراء للنساء ٣٢٢
- البلل المشتبه الخارج من النساء طاهر مطلقاً ٣٢٢
- لا يشترط في الاستبراء المباشرة ٣٢٣
- إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء ٣٢٣
- إذا شك من لم يستبرئ في خروج رطوبة ٣٢٣
- إذا شك في صحة استبراء أو استنجائه ٣٢٤
- إذا علم بخروج المذي ولم يعلم استصحابه للبول ٣٢٤
- «المبحث الثالث في الوضوء»**
- الفصل الأول**
- في وجوب غسل الوجه وبيان حده ٣٢٥
- والابتداء من الأعلى ٣٢٥
- في نقل ما أفاده الشيخ البهائي (قده) والإيراد عليه ٣٢٦
- يجب الإبتداء بأعلى الوجه ٣٢٩
- في بيان إقامة الدليل على المدعي ٣٣٠
- هل الطهارة عبارة عن الغسلات والمسحات؟ ٣٣١
- هل يجب الغسل إلى الأسفل فالأسفل عرفاً؟ ٣٣٧
- عدم جواز النكس إلا فيما استثنى ٣٣٨
- حكم غير مستوى الخلقة لطول الأصابع أو قصرها ٣٣٩
- لو كان أغم أو كان أصلع ٣٣٩

- إذا خرج مع الغائط أو قبله أو بعده نجاسة ٣٠١
- ذكر العلماء جملة من المستحبات منها إبتعاد المتخلى عن الناظر ٣٠١
- منها تغطية الرأس والتقنع والتسمية والدعاء وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول ٣٠٢
- منها تقديم اليمنى عند الخروج والاستبراء والاتكاء حال الجلوس على الرجل اليسرى وتفريج اليمنى ٣٠٣
- يكراه الجلوس في الشوارع والمشاريع ومساقط الثمار ومواضع اللعن ٣٠٣
- يكراه إستقبال قرص الشمس أو القمر بفرجه ٣٠٤
- يكراه إستقبال الريح بالبول والبول في الأرض الصلبة وفي ثقب الحيوان وفي الماء ٣٠٥
- كراهة الأكل والشرب حال الجلوس للتخلي ٣٠٦
- كراهة الكلام بغير ذكر الله حال التخلي ٣٠٧
- في حكم ماء الاستنجاء ٣٠٨
- في النظر في النصوص وأخذ النتيجة منها ٣٠٨
- هل يكون فرق في ماء الاستنجاء بين أن يكون من الغائط أو من البول؟ ٣١١
- نجاسة ماء الاستنجاء إذا تغير بالنجاسة ٣١٣
- من الشرائط المذكورة في ماء الاستنجاء عدم تجاوز الموضع من المحل المعتاد ٣١٤
- ومن الشرائط المذكورة عدم مصاحبة أجزاء النجاسة متميزة وعدم إصابة نجاسة من الخارج والداخل ٣١٥

غسل اليدين إلى الزندين قبل الوجه لا
 يكفي عن الغسل الواجب ٣٦١
 يجوز الارتماس في الوضوء مع تفصيل
 في المقام ٣٦١
 الوسخ تحت الأظفار لا تجب إزالته إلا
 في بعض الصور ٣٦٢
 إذا قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً ٣٦٢
 إذا انقطع لحم من اليدين ٣٦٢
 لا يجب قطع اللحم المتصل بالبدن
 بجلدة رقيقة ٣٦٣
 هل يجب غسل الشقوق التي تحدث على
 ظهر الكف؟ ٣٦٣
 ما يتجمد على الجرح عند البرء ويصير
 كالجلدة ٣٦٤
 يجوز الوضوء بماء المطر مع التحفظ
 على الشرائط ٣٦٤
 إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو من
 الباطن ٣٦٥
 يجب مسح مقدم الرأس ٣٦٦
 ما المراد من مقدم الرأس؟ ٣٦٩
 كفاية المسمى في المسح طولا وعرضاً ٣٦٩
 هل يستحب في المسح أن يكون العرض
 قدر ثلاثة أصابع والطول قدر طول
 اصبع ٣٧٣
 هل يجب أن يكون المسح من الأعلى إلى
 الأسفل؟ ٣٧٣
 لا بد في المسح أن يكون بنداوة الكف
 اليمنى ٣٧٤
 هل يجب أن يكون المسح بباطن
 الكف؟ ٣٨٢
 كفاية المسح على الشعر المختص

حكم غير مستوى الخلقة يكبر الوجه أو
 لصغره ٣٤٠
 الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه ٣٤٠
 في حكم الشعر الرقيق النابت في البشرة ٣٤١
 في الشعر الغليظ غير السائر ٣٤١
 لا يجب غسل البواطن في الوضوء ٣٤٣
 الشعر النابت في الخارج إذا تدلى على
 الداخل ٣٤٤
 إذا بقي في الحد شيء لم يغسل ولو
 بمقدار رأس الأبرة ٣٤٤
 إذا تيقن وجود ما يشك في ما نعيته عن
 الغسل أو المسح ٣٤٤
 الثقب في الأنف موضع الحلقة لا يجب
 غسل باطنها ٣٤٥
 يجب غسل اليدين من المرفقين إلى
 أطراف الأصابع ٣٤٦
 يجب الإبتداء بالمرفقين ٣٤٦
 يجب غسل الأسفل منهما فالأسفل
 عرفاً ٣٥٠
 حكم المقطوع بعض يده ٣٥٠
 لو قطعت من فوق المرفق ٣٥٣
 من كان له ذراعان دون المرفق ٣٥٤
 حكم اللحم الزائد والأصبع الزائدة ٣٥٥
 لو كان له يد زائدة فوق المرفق ٣٥٥
 لو اشتبهت الزائدة بالأصلية ٣٥٧
 يجب غسل المرفق ٣٥٧
 تحقيق في معنى المرفق ٣٥٨
 يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع
 البشرة ٣٥٩
 إذا دخلت شوك في اليد ٣٦٠
 الوسخ الذي يكون على الأعضاء ٣٦٠

يجوز على الشعر النابت فيها ٤٠٩
لا يجوز المسح على الحائل لغير ضرورة
أو تقية ٤١٠
الكلام في جواز المسح على الحائل مع
الضرورة ٤١١ - ٤١٣
الكلام في جواز التقية وكونها
مجزأة ٤١٣ - ٤٣١
إذا دار الأمر بين المسح على الخف
والغسل للرجلين للتقية فما هو
الوظيفة؟ ٤ - ٤٣٢
هل يعتبر عدم المندوحة في مكان
التقية ٤٣٢ - ٤٣٦
هل يعتبر عدم المندوحة في الحضور في
مكان التقية وزمانها ٤٣٦ - ٤٣٨
هل يجب بذل مال لرفع التقية ٤٣٨
في موارد الاضطرار غير التقية يعتبر عدم
المندوحة مطلقاً ٤٣٨
هل يجب بذل المال لرفع الاضطرار ٤٣٨
إذا زال السبب المسوغ للتقية بعد الوضوء
فهل تجب الإعادة أم لا؟ ٤٣٩
تجب الإعادة في سائر الضرورات إذا زال
السبب المسوغ ٤٣٩
تجب الإعادة إذا زال السبب المسوغ أثناء
الوضوء مطلقاً ٤٣٩
حكم ما إذا توضأ على خلاف
التقية ٤٣٩ - ٤٤١
هل يجب في مسح الرجلين المسح
التدرجي أو يجوز الدفعي؟ ٤٤١ - ٤٤٢
الكلام في الجبيرة وأحكامها ٤٤٢ - ٤٤٤
الجروح والقروح المعصبة حكمها حكم
الجبيرة دون غير المعصبة ٤٤٥ - ٤٤٦

بالمقدم مع التحفظ على الشرط ٣٨٢
لا تضر كثرة البلل الماسح ٣٨٤
لو تعذر المسح بباطن الكف ٣٨٤
إذا تعذر المسح بالباطن هل يجب أن
يكون بالظاهر؟ ٣٨٥
إذا تعذر المسح بالكف ظاهراً وباطناً هل
يجب أن يكون بباطن الذراع؟ ٣٨٦
يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ٣٨٧
لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء ٣٨٧
لا بأس باختلاط البلل اليد اليمنى ببلل
اليسرى مع بيان الاشكال فيه ٣٨٨
لو جف ما على اليد من البلل ٣٨٨
لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح
لحر أو لغيره ٣٨٩
لا يجوز المسح على العمامة والقناع أو
غيرهما من الحائل ٣٩٢
في وجوب مسح القدمين ٣٩٤
مسح القدمين من أطراف الأصابع إلى
الكعبين ٣٩٦
هل يجب في مسح الرجلين المسح إلى
مفصل الساق؟ ٤٠٣
في مسح الرجلين بجزء المسمى
عرضاً ٤٠٣
هل يجب الترتيب في مسح الرجلين أم
لا؟ ٤٠٧
هل اللازم مسح الرجل اليمنى باليد
والرجل اليسرى باليد اليسرى؟ ٤٠٧ - ٤٠٩
حكم العضو المقطوع من الممسوح
وحكم الزائد من الرجل والرأس وحكم
البلة وحكم جفاف الممسوح والماسح ٤٠٩
لا يجب المسح على خصوص البشرة بل

اللطوخ المطلي بها العضو للتداوي
يجري عليها حكم الجبيرة دون الحاجب
اللاصق اتفاقاً ٤٤٧
المصابة التي يعصر بها العضو لآلم
وتحوله لا يجري عليها حكم الجبيرة ٤٤٨
حكم ما إذا كانت الجبيرة مستوعبة
للعضو ٤٤٩
حكم الجبيرة النجسة ٤٥٠ - ٤٥٢
يجري حكم الجبيرة في الأغسال عدا
غسل الميت ٤٥٢
إذا كان المانع عن الغسل قرحاً أو جرحاً
تخير بين الغسل والتيمم ٤٥٢
إذا كان المانع كسراً مجبوراً هل تمين عليه
الإغتسال ٤٥٣
لو كانت الجبيرة على العضو الماسح
مسح بيلتها ٤٥٤
حكم الأرمد إذا كان يضربه إستعمال
الماء ٤٥٤
حكم ذي الجبيرة إذا برىء في ضيق
الوقت ٤٥٥
حكم ذي الجبيرة إذا برىء في سعة
الوقت ٤٥٦
إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة
يجب الغسل أو المسح في نواصلها ٤٥٧
حكم ما إذا كان بعض الأطراف الصحيح
تحت الجبيرة ٤٥٧
حكم الجرح المكشوف ٤٥٨
حكم ما إذا أضر الماء بأطراف الجرح ٤٥٨
إذا كان الجرح في غير مواضع الوضوء
تمين التيمم ٤٥٩
لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون

الجرح حدث بإختياره على وجه المصيان
أم لا ٤٥٩
إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضربه
نجاسة باطنها ٤٥٩
محل الفصد داخل في الجروح ٤٥٩
حكم ما إذا كان ما على الجرح مغسولاً ٤٦٠
لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما تصح
الصلاة فيه ٤٦٠
ما دام خوف الضرر باقياً يجري حكم
الجبيرة ٤٦٠
إذا أمكن رفع الجبيرة وغسل المحل لكن
كان موجباً لفوات الوقت فالوظيفة
التيمم ٤٦٠
لا يجري حكم الجبيرة على الدواء
الموضوع على الجرح إذا اختلط مع الدم
وصار كالشيء الواحد ٤٦١
إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً
ولم يمكن تطهيره بتعين التيمم ٤٦١
لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة
إن كانت على المتعارف ٤٦١
هل الوضوء والغسل مع الجبيرة رافع
للحدث أم لا؟ ٤٦٢ - ٤٦٣
حكم ما إذا اعتقد الضرر لإعتقاده الكسر
ثم تبين الخلاف ٤٦٣ - ٤٦٤
إذا شك في أن وظيفته الوضوء الجبيري
أو التيمم فالأحوط الجمع بينهما ٤٦٤
في شرائط الوضوء: منها طهارة الماء
وأطلاقه وإباحته ٤٦٥ - ٤٦٧
هل يشترط في الوضوء عدم إستعمال
مائه في التطهير من الخبث بل ولا في
رفع الحدث الأكبر ٤٦٧

تعريف النية وأقسام العبادة ٤٨٧ - ٤٨٨
 يعتبر في النية الأخلاص فلو ضم إليها
 الرياء بطل الوضوء ٤٨٨ - ٤٨٩
 حكم سائر الضمائم ٤٩٠
 لا تعتبر نية الوجوب والتدب ولا غيرهما
 من الصفات والغايات ٤٩١
 إعتبار إستمرار النية ومعناه ٤٩٢
 لو إجتمع أسباب متعددة للوضوء كفى
 وضوء واحد وكذلك الغسل ٤٩٢ - ٤٩٤
 من شرائط الوضوء مباشرة المتوضي
 للغسل والمسح في حال الإختيار دون
 الإضطراب ٤٩٤
 عند التولية في الوضوء يتولى النائب النية
 أو المكلف؟ ٤٩٧
 من شرائط الوضوء الموالاة ٤٩٧
 معنى الموالاة وما يعتبر فيها ٤٩٧ - ٥٠١
 لا يعتد ببقاء الرطوبة في مسترسل اللحية
 الخارج عن حد الوجه ٥٠١
 من شرائط الوضوء الترتيب بين الأعضاء
 وفي نفسها ٥٠٢ - ٥٠٣
 لو عكس الترتيب أعاد على ما يحصل به
 الترتيب مع بقاء الموالاة ٥٠٤ - ٥٠٦
 أحكام الخلل حكم من يقن الحدث
 وشك في الطهارة أو بعكس ٥٠٦
 حكم من يقن الحدث والطهارة وشك
 في المتقدم والمتأخر ٥٠٧
 إذا شك في الطهارة بعد الصلاة بنى على
 صحة العمل وتطهر لما يأتي ٥٠٧ - ٥٠٨
 إذا شك في الطهارة أثناء الصلاة قطعها
 وتطهر واستأنف ٥٠٨ - ٥٠٩
 لو يقن الإخلال بغسل عضو أو مسحه

هل يشترط في الوضوء طهارة أعضاء
 الوضوء ٤٦٧ - ٤٧٠
 هل يشترط في الوضوء إباحة القضاء
 الذي يقع فيه الغسل ٤٧٠
 لا يعتبر إباحة الإناء الذي يتوضأ منه مع
 عدم الإنحصار بل مع الإنحصار أيضاً ٤٧٠
 إذا خالف وتوضأ بماء مباح من إناء
 منصوب اثم وصح وضوئه ٤٧١
 يكفي طهارة كل عضو حين غسله ولا
 يلزم أن تكون الأعضاء طاهرة قبل
 الشروع ٤٧٢
 حكم ما إذا توضأ من إناء الذهب أو
 الفضة ٤٧٣
 من شرائط الوضوء عدم المانع من
 إستعمال الماء ٤٧٤ - ٤٧٦
 الوضوء بالماء المضاف والنجس
 والمغصوب أو من الحائل غير صحيح
 مطلقاً ٤٧٧
 يصلح الوضوء مع نسيان الغصب إذا لم
 يكن الناسي هو الغاصب وما يناسب هذا
 الفرع ٤٧٧ - ٤٧٩
 مع الشك في رضا المالك لا يجوز
 التصرف ٤٧٩
 هل يجوز الوضوء والشرب من الأنهار
 الكبار ٤٧٩ - ٤٨١
 حكم الوضوء من الحياض الواقعة في
 المساجد والمدارس ٤٨١ - ٤٨٢
 حكم ما إذا دخل المكان الغصبي غفلة
 وعصياناً وتوضأ في حال
 الخروج ٤٨٢ - ٤٨٣
 من شرائط الوضوء النية ٤٨٣ - ٤٨٧

حكم ما إذا علم بوجود الحاجب وشك
في ان الوضوء كان قبل حدوثه أو
بعده ٥٢١
حكم ما إذا كانت أعضاء وضوئه أو
بعضها نجسة فتوضأ وشك بعده في أنه
طهرها أم لا ٥٢١
حكم ما إذا كان الماء الذي توضأ منه
نجساً ثم شك بعد الوضوء في أنه طهره
أم لا ٥٢١
نواقض الوضوء الأول والثاني خروج
البول والغائط من الموضع المعتاد
بالأصل أو بالعارض ٥٢٢ - ٥٢٥
حكم ما إذا خرج البول والغائط من غير
الموضع المعتاد ٥٢٥
البلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء
بحكم البول ظاهراً ٥٢٥
الثالث خروج الريح من الدبر أو من غيره
إذا كان من شأنه أن يخرج من الدبر ٥٢٦
لا عبرة بما يخرج من القبل ولو مع
الإعتياد ٥٢٦ - ٥٢٧
الرابع النوم الغالب على العقل ويعرف
بغلبته على السمع ٥٢٧ - ٥٢٩
لا فرق في النوم بين أن يكون قائماً
وقاعداً ومضطجعاً ٥٢٩ - ٥٣١
مثل النوم كل ما غلب على العقل من
جنون أو اغماء ٥٣١ - ٥٣٣
الخامس الاستحاضة ٥٣٣
إذا شك في طوره واحد النواقض بنى على
العدم وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو
مذي ٥٣٣
إذا خرج ماء الإحتقان ولم يكن معه شيء

أتى به وبما بعده مراعيّاً للترتيب
والموالة وغيرهما من الشرائط ٥٠٩
لو شك في فعل من أفعال الوضوء قبل
الفراغ منه فما هو الوظيفة؟ ٥٠٩ - ٥١٢
لو شك في فعل من أفعال الوضوء بعد
الفراغ منه لم يلتفت ٥١٢ - ٥١٥
إذا شك في الجزء الأخير وكان قبل
الدخول في الصلاة ونحوها هل يلزم
الإنتيان به ٥١٥ - ٥١٦
الواسواسي لا يعتني بشكه ٥١٦ - ٥١٧
إذا كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك
فيه بعد الحدث إذا نسي شكه وصلى
فصلاته باطلة ٥١٧
حكم ما إذا كان متوضئاً وتوضأاً للتجديد
ثم تبين بطلان أحد الوضوئين ٥١٧
حكم ما إذا توضأ وضوئين وصلى
بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد
أحدهما ٥١٨ - ٥٢٠
حكم ما إذا تبين بعد الفراغ من الوضوء
أنه ترك جزءاً ولا يدري أنه واجب أو
مستحب ٥٢٠
حكم ما إذا علم بعد الفراغ من الوضوء
أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع
الغسل أو بالعكس وشك في أنه كان هناك
مسوخ أم لا؟ ٥٢٠
حكم ما إذا تبين أنه دخل في الوضوء
وأتى ببعض أفعاله ولكن شك في أنه أتته
على الوجه الصحيح أم لا ٥٢١
إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب
أو حاجبية الموجودة أو شك في أنه أزاله
أم لا؟ ٥٢١

ويستحب إذا إستحب ٥٦٢
 قد يجب الوضوء بالنذر وشبهه ٥٦٢
 هل يستحب الوضوء للطواف المندوب
 ولسائر أفعال الحج ولطلب الحاجة
 ولحمل المصحف ولصلاة الجنائز وتلاوة
 القرآن وللكون على الطهارة ٥٦٢ - ٥٦٤
 يجوز الإتيان بالوضوء بقصد فعل
 الفريضة إذا دخل الوقت ٥٦٤
 سنن الوضوء ٥٦٤ - ٥٧٠
 الأحوط إستحباً عدم التثنية في اليسرى
 للمسح بها وكذلك اليمنى إذا أراد المسح
 بها من دون أن يستعملها في غسل
 اليسرى ٥٧٠ - ٥٧٤
 إستدراكات ٥٧٣ - ٥٧٤
 فهرس الكتاب ٥٧٥

من الغائط لم ينتقض الوضوء وكذا لو
 شك في خروج شيء معه ٥٣٣
 لا ينتقض الوضوء بخروج المذي أو
 الودي والودئي ٥٣٤ - ٥٣٨
 تعريف المذي والودي والودئي ٥٣٨
 حكم من استمر به الحدث كالمبطون
 والمسلس وأحواله الأربع ٥٣٩ - ٥٤٤
 الأحوط لمستمر الحدث الإجتنب عما
 يحرم على المحدث ٥٤٥
 يجب على المسحس والمبطون التحفظ
 من تعدي النجاسة إلى بدنه وثوبه ٥٤٥ - ٥٤٦
 لا يجب الوضوء لنفسه ٥٤٦ - ٥٤٨
 تتوقف صحة الصلاة على الوضوء واجبة
 كانت أو مستحبة وكذا أجزائها بل سجد
 السهو وبيان الأشكال في الأخير ٥٤٨ - ٥٤٩
 مثل الصلاة لطواف الواجب دون
 المندوب ٥٤٩ - ٥٥١
 لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن حتى
 المد والشديد ٥٥١ - ٥٥٣
 هل يجوز للمحدث مس اسم الجلالة
 وسائر اسمائه وعفاته ٥٥٣
 هل تلحق بالاسم الجلالة أسماء الأنبياء
 والأوصياء وسيدة النساء؟ ٥٥٣
 هل الوضوء مستحب لنفسه؟ ٥٥٤ - ٥٥٩
 لا فرق في حرمة المس بين أنواع
 الكتابة ٥٦٠
 لا فرق في الماس بين ما تحله الحياة
 وغيره ٥٦١
 الألفاظ المشتركة بين القرآن وغيره يعتبر
 فيها قصد الكاتب ٥٦١
 يجب الوضوء إذا وجبت إحدى الغايات